# المسار التّاريخي لاتفاق «غزّة ـ أريحا»

عبد الهادي الشاش

توّج الاتفاق الّذي أبرمته قيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة مع الكيان الصّهيوني، في الثّالث عشر من أيلول (سبتمبر) الماضي، برعاية الإدارة الأميركيّة، وبتشجيعٍ منها، مساراً سياسيّاً، على مدى عقدين من الزّمن، ذلك أنّ اتفاق «غزّة ـ أريحا» لم يأتِ استجابةً لمقتضيات الظّروف الرّاهنة وحسب، وإنّما جرى وضعُ لبناته الأولى منذ تلك اللّحظة الّتي أقرّ فيها ممثّلو الشّعب الفلسطيني[1] مشروعيّة الانخراط في حلولٍ سياسيّة للقضيّة الفلسطينيّة ترتكز على مبدأ التّسليم بوجود (إسرائيل)، كحقيقةٍ واقعة لا مناص من التّعامل معها، بصرف النّظر عن الصّيغ القانونيّة أو السياسيّة الّتي اعتُمدت في هذا السّياق، إنْ من حيث عموميّتها أو لجهة افتقادها إلى الوضوح المطلوب.

الّذي لا ريبَ فيه أنّ ثمّة عوامل تاريخيّة: إقليميّة ودوليّة كثيرة، بعضها بالغ الحساسيّة، قد مهّدت السّبيل إلى الاتفاق الأخير؛ بيد أنّني هنا بصدد بحث الجانب المتعلّق بالفلسطينيّين أنفسهم؛ اعتقاداً منّي بأنّ الجوانب الأخرى، مهما بلغ شأنها، تظلُّ قاصرةً على تقرير شأنٍ خاصّ بهم دون موافقتهم؛ فقد خبرنا محاولات عديدة باءت بالفشل على هذا الصّعيد[2]، لأنّها لم تحظ بموافقة الفلسطينيّين، الأمر الّذي يؤكّد أهمّيّة القرار الفلسطيني ومركزيّته، وبالتالي المسؤوليّة التّاريخيّة الّتي تترتّب عليه، سلباً أو إيجاباً.

في البعد التّاريخي، ومنذ أن باشرت سلطات الانتداب البريطاني تسهيل حركة الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين (١٩٢٢ ـ ١٩٤٨)، لم نعثر على وثيقة واحدة صادرة عن جهة فلسطينيّة تمثيليّة جامعة، تُسلِّم بشرعيّة الاستيطان اليهودي، أو تؤيّد فكرة اقتسام فلسطين[3]، بين العرب واليهود؛ وعلى العكس من ذلك، فقد قاوم العرب الفلسطينيّون، على اختلاف اتجاهاتهم السّياسيّة والفكريّة والعشائريّة، حركة الاستيطان اليهودي، عبر سلسلة متّصلة من الهبّات والثّورات.

ولاحقاً، فقد مثّلت الحقبة الّتي سبقت إنشاء منظّمة التّحرير (١٩٤٨ ـ ١٩٦٢) مرحلةً متميّزة في حياة الشّعب العربي الفلسطيني، حيث تصاعدت تحت ضغط الظّرف الموضوعي النّزعة لإبراز الشّخصيّة الوطنيّة الفلسطينيّة في أوساط الفلسطينيّين، على امتداد المنطقة العربيّة، وبالتالي لم يكن قيام المنظّمة في إطار الرّسميّة العربيّة، وبترحيبٍ من معظم دولها، أكثر من استجابة لحالة قائمة في الواقع الفلسطيني.

وفي استقراءٍ للأحداث الّتي واكبت هذه العمليّة، كان النّظام المصري الأكثر حماساً لإيجاد صيغة تمثيليّة للشعب الفلسطيني، بغية تمكينه من أخذ زمام المبادرة فيما يتّصل بقضيّته الوطنيّة، دون إحداث فكّ ارتباط بين القضيّة الفلسطينيّة وبعدها القومي؛ ولنا أن نتلمّس هذا الفهم، بوضوح، من خلال مواد «الميثاق القومي الفلسطيني»[4]، الّذي لم تكن صياغته، على الأرجح، بعيدة عن

---

(١) المقصود هنا منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطيني

(٢) من بين هذه العوامل: المحاولات المبكرة لتوطين الفلسطينيّين، بغية طمس هويّتهم الوطنيّة، كذلك محاولات تصفية الثّورة الفلسطينيّة المعاصرة؛ ومن بينها، أيضاً، محاولات تسويق الشقّ الفلسطيني من اتفاقيات كامب ديفيد، يُضاف إلى هذا المتغيّرات الدّوليّة الهائلة، خلال السّنوات الأخيرة. . إلخ.

(٣) الاستثناء الوحيد تمثّل في موافقة الشّيوعيّين الفلسطينيّين على قرار التّقسيم، الّذي اتخذته الأمم المتحدة، في تشرين الثّاني (نوفمبر) ١٩٤٧؛ والجدير ذكره أنّ الشّيوعيّين الفلسطينيّين اتّخذوا قرارهم، بسبب عاملين رئيسيّين: تأثير اليهود على الحزب من جهة، وموقف الاتحاد السّوفياتي من جهة أخرى، وفي محمل الأحوال فهم ليسوا جهة تمثيليّة جامعة للشعب الفلسطيني، فضلاً عن أنّ تأثيرهم كان قليل الشّأن في القرار الفلسطيني، حينذاك.

(٤) من الضّروري العودة إلى مواد الميثاق القومي الفلسطيني، وبخاصّة المادّة الأولى، والثّالثة؛ والثّانية عشرة؛ والرّابعة عشرة

رأي جمال عبد النّاصر، فالأكيد أنّ عبد النّاصر كان يعي، أكثر من غيره، ما معنى أن تجري عمليّة «فكّ ارتباط» بين القضيّة الفلسطينيّة وبعدها القومي.

ورغم أنّ إبراز الشّخصيّة الوطنيّة الفلسطينيّة، وفق هذا الفهم، لم يكن ينطوي، في الواقع، على أيّة آثارٍ سلبيّة، لأنّه أفاد كثيراً في إحباط المخطّطات الصّهيونيّة الرّامية إلى تهويد فلسطين وطمس هويّة شعبها، فإنّ دخول منظّمة التّحرير الفلسطينيّة النّادي العربي الرّسمي، بُعيد الاعتراف بها ممثّلاً شرعيّاً وحيداً للشعب الفلسطيني، بالشّروط السّياسيّة الّتي أهّلتها للاشتراك في النّادي، قد وضع حجر الأساس للحالة السّياسيّة الرّاهنة الّتي يعيشها الشّعب الفلسطيني: (اتفاق غزّة ـ أريحا وتداعياته).

فالدّورة الثّانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الّتي التأمت مطلع حزيران (يونيو) ١٩٧٤، وأقرّت «البرنامج المرحلي»، وفّرت للمنظّمة فرصةَ الاعتراف بها، رسميّاً، كعضو في النّادي العربي الرّسمي، بعد خمسة أشهر، أي في التّاسع والعشرين من تشرين الثّاني (نوفمبر) ١٩٧٤، تاريخ انعقاد القمّة العربيّة السّابعة في الرّباط.

إنّ الاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة ممثّلاً للشعب الفلسطينيّ شأنٌ على جانب كبير من الأهمّيّة، لكنّ هذه الأهمّيّة تنحسر، شيئاً فشيئاً، عندما يكون ثمن هذا الاعتراف هو دخول حلبة المساومة السّياسيّة، وفق أداء النّظام العربي الرّسمي؛ ذلك أنّ العديد من الأنظمة العربيّة وجدت، لاحقاً، في سياسة قيادة المنظّمة فرصة مؤاتية للتحلّل من التزاماتها تجاه القضيّة الفلسطينيّة، بذريعة أنّها تقبل ما يرتضيه الفلسطينيّون لأنفسهم، باعتبار منظّمة التّحرير ممثّلهم الشّرعي والوحيد، وهي صاحبة الشّأن في اتخاذ القرار الّذي تراه مناسباً[٥].

واستطراداً، فإنّ إقرار «البرنامج المرحلي» الّذي جاء بسبب حالة التّراجع والانحسار الّتي شهدتها الثّورة الفلسطينيّة، عشيّة سيل الضّربات الّتي تعرّضت لها في الأردن ولبنان، وما نتج عنها من أوضاع معقّدة، قد عزّز من تأثير الجناح المساوم ـ يساراً ويميناً ـ في منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، الأمر الّذي مكّنه من فرض برنامجه الخاصّ، هذا البرنامج الّذي أرسى بدوره الأساس العملي لنهج التّسوية مع الكيان الصّهيوني، حيث وصل ذروته، راهناً، بتوقيع اتفاق «غزّة ـ أريحا»[٦].

ولا يقلّل من شأن هذه الحقيقة ظهور اتّجاهين متعارضين في السّاحة الفلسطينيّة حيال نهج التّسوية السّياسيّة، على مدى ثماني سنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢)؛ فقد حقّق قادة تيّار «التّسوية» نجاحات كبيرة للغاية في تعميم برنامجهم، تكشّف ذلك، على نحوٍ أوضح، غداة انحياز قوى فلسطينيّة كانت محسوبة على خطّ «الرّفض» إلى تيّار «التّسوية»، وبشكل خاصّ الجبهة الشّعبيّة لتحرير فلسطين.

ومع أنّ منظمة التحرير قد استوعبت، لاحقاً، المنظمات الفلسطينيّة كافّةً في مؤسّساتها، إلّا أنّ حركة «فتح»، وعلى رأسها رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عرفات، ظلّت تُمسك بناصية القرارات السياسيّة والتنظيميّة الهامّة، وتنفرد بها، غير آبهةٍ باعتراضات الفصائل المختلفة بين الفينة والأخرى.

يرجعُ هذا بطبيعة الحال إلى اختلال نسبة القوى، تاريخيّاً، داخل مؤسّسات المنظّمة لصالح حركة «فتح» من جهة، وإلى تدنّي مستوى التّنسيق بين القوى الفلسطينيّة المعارضة من جهة أخرى.

وطبقاً لهذا الواقع، فقد دأبت قيادة المنظّمة على اتخاذ القرارات السّياسيّة وغيرها، دون إقامة أيّ وزنٍ أو اعتبار لاعتراضات الآخرين، الّتي لم تزد عن كونها حالة احتجاج، كانت تظهر ثمّ لا تلبثُ أن تختفي، دون أن تترك أثراً.

يروي (بول فندلي)، النّائب الأميركي السّابق، أنّه التقى ياسر عرفات، عام ١٩٧٨، وأنّ الأخير أملى عليه بياناً ينصّ على: «أنّ منظمّة التّحرير الفلسطينيّة ستقبلُ بدولة فلسطينيّة مستقلّة، مؤلّفة من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة مع ممرّ يصلُ بينهما، وفي تلك الحال ستتخلّى المنظّمة عن كلّ وسائل العنف لتوسيع رقعة تلك الدّولة، واحتفظُ طبعاً بحقّ استعمال وسائل غير عنيفة، أي وسائل دبلوماسيّة وديمقراطيّة، لتحقيق توحيد كلّ فلسطين، فيما بعد، وسنعترف اعترافاً واقعيّاً بدولة إسرائيل، وسنعيشُ بسلام مع جميع جيراننا»[٧].

ويتابع (فندلي): «لقد ابتهجتُ بهذا التّصريح وربّما أكثر من اللّازم، فتعهّد عرفات يُناقضُ تماماً اللّهجة الخشنة للبيانات الفلسطينيّة العلنيّة السّابقة، والّتي كانت كلّها تدعو بالفعل إلى القضاء على دولة إسرائيل، ولم يكن هذا التعهّد بطبيعة الحال هو كلّ ما ترغب فيه إسرائيل أو الولايات المتحدة، إلّا أنّه بداية مشجّعة»!!.

الأمرُ الّذي لا يرقى إليه شكّ أنّ اللّجنة التّنفيذيّة للمنظّمة، أو أيّ مؤسّسة تشريعيّة فلسطينيّة لم تفوّض عرفات إعطاء بيانه السّالف

(٥) عبد الهادي الشّاش **دعني أحلم يا سيدي!**. دار الحاطر للطباعة والنّشر والتّوريع، دمشق، حزيران ١٩٩٣

(٦) تراجع البرامج المرحلي «النّقاط العشر» الّتي أقرّها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثّانية عشرة حزيران ١٩٧٤

(٧) بول فندلي، **من يجرؤ على الكلام**، شركة المطبوعات للتوزيع والنّشر، بيروت، ١٩٨٥.

الذّكر للنّائب الأميركي (بول فندلي)، لكنّ الحقيقة أنّ عرفات استند إلى مقدّمات سياسيّة كان قد أرسى دعائمها، قبل أكثر من أربع سنوات، داخل المؤسّسة التّشريعيّة الفلسطينيّة (المجلس الوطني)[٨].

صحيح أنّ المنظّمات الفلسطينيّة المعارضة كانت تمتلك فهماً خاصّاً لتلك المقدّمات، لكن الصّحيح، أيضاً، أنّ موازين القوى داخل المؤسّسات الفلسطينيّة هي الّتي كانت تحدّد الفهم الّذي ينبغي أن يسود؛ ولهذا فإن جذر الخلل يعود إلى سيادة الأفكار التّسوويّة وتعميمها كنهج في الثّورة ومنظّمة التّحرير، على امتداد تسعة عشر عاماً، ولنا أن نتبيّن فيما بعد كيف أنّ هذه الأفكار قد تحوّلت إلى سلوك سياسي شامل لقيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة.

فقد جاء انعقاد الدّورة السّادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (شباط /فبراير ١٩٨٣) والثّورة الفلسطينيّة تعيش ظروفاً بالغة الصّعوبة إثر الغزو (الإسرائيلي) للبنان ونتائجه المعروفة، حيث استثمرت قيادة المنظّمة نتائج الغزو لبثّ روح اليأس والإحباط في أوساط الفلسطينيّين، تمهيداً للانتقال إلى خطوات تسوويّة جديدة، كان أبرزها: التّرويج لإيجابيّات مشروع الرّئيس الأميركي الأسبق (رونالد ريغان)[٩]؛ والموافقة على مشروع قمّة فاس الثّانية[١٠]؛ وتشريع العلاقة مع قوى المعارضة في الكيان الصّهيوني.

وبالفعل، وعلى قاعدة شعار «الحفاظ!!» على وحدة منظّمة التّحرير و«القرار الفلسطيني المستقلّ!!» اللّذين طرحتهما القيادة المتنفّذة في المنظّمة، في محاولة واضحة للابتزاز والتّهويل، تمكّنت هذه القيادة من فرض قرارات تسوويّة أشدّ تنازلاً بعد أن قدّمت الفصائل الفلسطينيّة المعارضة تنازلات من طبيعة جوهريّة، فأتاحت بذلك المجال أمام القيادة المتنفّذة للتصرّف فيما بعد بوحيٍ من هذه القرارات وطبقاً لتفسيرها الخاصّ لها، وبالتالي فإنّ الخلل في سلوك قيادة المنظمة لاحقاً لا ينحصرُ في خروجها على مقرّرات المجلس، وإنّما يتعدّاه إلى ميوعة القرارات ذاتها الّتي حملت أكثر من تفسير وتركت للقيادة فرصة قراءتها بما يتطابق وبرنامجها المدمّر للثورة ومنظّمة التّحرير[١١].

إنّ من يتمعّن في قرار المجلس الوطني، الخاصّ بالعلاقة مع قوى المعارضة الصّهيونيّة يستنتجُ، بسهولة، أنّه جاء متوافقاً مع السّلوك العملي لقيادة المنظّمة في هذا المضمار. فقد: «دعا المجلس الوطني الفلسطيني اللّجنة التّنفيذيّة إلى دراسة التحرّك في هذا الإطار، بما يتلاءم ومصلحة قضيّة فلسطين والنّضال الوطني الفلسطيني»؛ حيث ترك هذا القرار الباب مفتوحاً لاستمرار العلاقة، إضافة إلى أنّه اتُّخذ بهذه الصّيغة للحؤول دون إدانة قيادة المنظّمة، وعلى رأسها ياسر عرفات، بسبب لقاءاته مع وفدٍ صهيوني بزعامة الجنرال (الإسرائيلي) بيليد، في تونس، قبيل انعقاد دورة المجلس بقليل.

أمّا فيما يتّصلُ بقمّة فاس، فقد كان قرار المجلس أشدّ وضوحاً، حيث أُعلنت الموافقة على مشروع «السّلام العربي» كأساس للتحرّك العربي في المرحلة المقبلة، الأمر الّذي أطلق يد قيادة المنظّمة للتصرّف على هذا الأساس[١٢].

وبالإجمال، اتّسمت سياسة قيادة المنظّمة، بُعيد انفضاض دورة المجلس الوطني السّادسة عشرة، باستجابة قياسيّة للانخراط في مشاريع التّسوية السّياسيّة؛ ولم تُظهر هذه القيادة أيّ قدرٍ من الالتزام بقرارات المجلس، رغم ما تضمّنته من خروج فاضح على الثوابت الوطنيّة الفلسطينيّة، وهو ما يؤكّد أنّها قد حدّدت خيارها السّياسي، نهائيّاً، وراحت تضبط خطواتها على إيقاع البرنامج الأميركي ـ الصّهيوني للتسوية الخاصّة بالقضيّة الفلسطينيّة.

إنّ سياسة القيادة المتنفّذة في المنظّمة أدّت إلى تأزيم الأوضاع في السّاحة الفلسطينيّة، بحيث بات متعذّراً الحؤول دون انفجار حركة «فتح»، كبرى فصائل المنظّمة، وما التطوّرات الّتي شهدتها الحركة، مطلع صيف عام (١٩٨٣)، سوى تعبير عن تفاقم الأزمة الدّاخليّة الفلسطينيّة، النّاجمة عن توجّه قيادة المنظّمة نحو الحلول السّياسيّة التّصفويّة.

ولأنّ ما جرى في «فتح» هو تفاعلٌ داخل الفصيل الرّئيسي للمنظّمة، فقد ترك تأثيراً حاسماً على مجمل الوضع الفلسطيني، بمنظّماته، واتّجاهاته كافّة، وبالتالي لم يكن من قبيل الصّدفة أن تشهد السّاحة الفلسطينيّة حركة جدلٍ واسعة، طالت أوضاع الثّورة عامّةً.

لكنّ حركة اصطفاف القوى الفلسطينيّة، بالشّكل الّذي جرت فيه غداة أحداث «فتح» الدّاخلية، لم تُسهم في كبح جماح القيادة المتنفّذة في المنظّمة؛ حيث برز اتّجاهان فلسطينيّان متباينان في مواقفهما وفهمهما لطبيعة هذا الصّراع النّاشئ: اتّجاهٌ دَعَمَ بكلّ قوّة

---

(٨) المقصود برنامج «النّقاط العشر»، الّذي أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني، عام ١٩٧٤.

(٩ أعلن الرّئيس الأميركي الأسبق (ريغان) مبادرته، في خطاب ألقاه بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢، دعا فيه إلى تحقيق حكم ذاتي للفلسطينيّين في الضفّة العربيّة وقطاع غزّة.

(١٠) التأمت القمّة العربيّة، في الفترة ما بين ٦ ـ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وطرحت مشروعاً عربيّاً للسّلام من تمانٍ نقاط.

(١١) عبد الهادي النّشّاش، **الأزمة الرّاهنة للثورة الفلسطينيّة**، دار النّديم ـ الوعي، بيروت، ١٩٨٥.

(١٢) المصدر نفسه

حركة الاحتجاج في «فتح»، رغبةً منه وسعياً لاقتناص فرصة ذهبيّة جادّة لتغيير نسبة القوى داخل منظّمة التّحرير، لصالح تيّار «الرّفض»؛ واتجاهٌ ثانٍ آثر اعتماد حلول إصلاحيّة في مؤسّسات المنظّمة أوصلتهُ، في النّهاية، إلى الاصطفاف، من جديد، إلى جانب قيادة المنظّمة، بل والسّير معها، بحدودٍ معيّنة، في نهجها السّياسي التّقليدي[١٣].

هذه التّطورات الدّاخليّة الفلسطينيّة قلّصت بدرجة كبيرة وحاسمة إمكانيّة اصطفاف شامل من أجل وقف حالة الانهيار، يُضاف إليها بالطّبع حالة «التدمير الذّاتي» الّتي عاشتها الحركة الاحتجاجيّة لـ «فتح» فيما بعد وأفضت كما هو معروف إلى إخفاقها في الاضطلاع بدورها، ذلك أنّها تحوّلت من ظاهرة لتصحيح مسار الثّورة إلى فصيل ذي تأثير محدود في السّاحة الفلسطينيّة.

بيد أنّ زيارة (عرفات) للقاهرة، الّتي أثارت ردود فعل شعبيّة فلسطينيّة واسعة، من بينها اللّقاء الوطني الشّامل، الّذي عُقد في مكتب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، في الخامس والعشرين من كانون أوّل (١٩٨٣)، وشاركت فيه جميع فصائل الثّورة الفلسطينيّة، شكّل فرصة أخرى بالغة الأهمّيّة لبلورة اصطفاف فلسطيني في مواجهة (عرفات)، وتنازلاته السّياسيّة، حيث أكّد المجتمعون على أنّ: «عرفات فقد شرعيّته، وأهليّته في منظّمة التّحرير الفلسطينيّة».

«غير أنّه ومنذ اللّحظات الأولى الّتي أعقبت الاجتماع كان واضحاً أنّ ثمّة اتجاهات في السّاحة الفلسطينيّة تضع العصيّ في دواليب التّحشيد الوطني؛ الأمر الّذي أدّى، عمليّاً، إلى انقسام المعارضة على نفسها»[١٤] تحالف «ديمقراطي» وآخر وطني، ثمّ انتهج «التّحالف الدّيمقراطي»، الّذي ضمّ في صفوفه: الجبهتين الشّعبيّة والدّيمقراطيّة، والحزب الشّيوعي الفلسطيني، وجبهة التّحرير الفلسطينيّة، تكتيك الحوار مع اللّجنة المركزيّة لحركة «فتح»، بقيادة عرفات، وتوصّل معها إلى الاتفاق المعروف بـ «اتفاقية عدن ـ الجزائر»، في السّابع والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٨٤؛ تلك الاتفاقية الّتي أعادت الاعتبار لرئيس اللّجنة التّنفيذيّة؛ فلم يَعُد «فاقداً لشرعيّته وأهليّته في منظّمة التّحرير»؛ ولم تكن زيارته للقاهرة سوى تجاوز لقرارات المجلس الوطني السّادس عشر.

كذلك ألزمت الاتفاقيّة أطراف التّحالف المذكور بالمشاركة في دورة المجلس السّابعة عشرة، سواء جرى التوصّل إلى اتفاق وطني شامل أو لم يجرِ، في مدّة أقصاها الخامس عشر من أيلول (١٩٨٤).

والحقيقة أنّ إذعان قيادة المنظّمة لمقترح تأجيل انعقاد دورة المجلس السّابعة عشرة، كان بغرض إفساح المجال أمام (الجبهة الدّيمقراطيّة) لإقناع بقيّة أطراف (التّحالف الدّيمقراطي)، وخاصّة (الجبهة الشعبيّة)، بالمشاركة، لاسيما وأن تعارضات قد نشأت بين الفصيلين حيال هذه القضيّة.

ولم تمضِ فترة زمنيّة قصيرة (لا تتجاوز الشهرين ونصفاً)، حتّى أعلن ياسر عرفات عن تحديد مكان وزمان انعقاد دورة المجلس، وبهذا المعنى لم تكن هذه الخطوة مفاجئة، فقرار القيادة المتنفّذة بعقد الدّورة في الثّاني والعشرين من تشرين الثّاني (نوفمبر) ١٩٨٤، في عمّان، أملته سياسات مرتبطة بنهج التّنازلات، الّتي لم يَعُد بوسع أحد وقفها عند حدود معيّنة.

ومع أنّ فصائل «التّحالف الدّيمقراطي» لم تشارك في الدورة الآنفة الذّكر، فإنّ الجبهة الدّيمقراطيّة أبدت استعداداً كاملاً لمواصلة الحوار مع عرفات، وتعهّدت بالتّعامل مع نتائج الدّورة، بعد دراستها[١٥]؛ وهو ما أسهم في إدامة حالة الشّلل داخل المعارضة الفلسطينيّة، وحالَ دون تكتيل جهودها.

ولعلّ أخطر نتائج الدّورة السّابعة عشرة للمجلس الوطني هو توقيع الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، في الحادي عشر من شباط (١٩٨٥)، ذلك أنّ هذا الاتفاق رسم أسس التّحرُّك المشترك للطرفين، بغية التوصّل إلى «تسوية سياسيّة» للقضيّة الفلسطينيّة، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، وخاصّة قرار مجلس الأمن ٢٤٢، الأمر الّذي يُفسرّ ترحيب الإدارة الأميركيّة بهذا الاتفاق.

وغداة توقيع الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، نشطت المساعي من أجل إعادة صياغة الوضع الفلسطيني لإنقاذ المنظّمة، فأعلنت الجبهتان: الشّعبيّة والتّحرير الفلسطينيّة اتفاقهما مع الفصائل المعارضة الأخرى على تشكيل «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينيّة»، كإطار مؤقّت، يسعى إلى: «استعادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة إلى خطها الوطني المعادي للامبرياليّة والصّهونيّة والرجعيّة والحلول الاستسلاميّة، وإسقاط نهج الانحراف ورموزه، ولضمان استمرار الثّورة»[١٦].

لكن اللافت للنظر أنّ نقطة الثقل المركزية في دور (الجبهة الشعبيّة) التعبوي والتحريضي، بعد تشكيل (جبهة الإنقاذ)، لم يتركّز في تمكين هذا الإطار من الاضطلاع بدوره في مواجهة القيادة

(١٣) راجع برنامج «الوحدة والإصلاح» للجبهتين الشّعبيّة والدّيمقراطيّة، الصّادر في السّادس عشر من تشرين أوّل (اكتوبر) ١٩٨٣.

(١٤) عبد الهادي النّشّاش. الأزمة الرّاهنة للثورة الفلسطينيّة مرجع سابق

(١٥) بيان سياسي هام صادر عن اللّجنة المركزيّة للجبهة الدّيمقراطيّة (منشور) ١٩٨٤/١١/٢٠.

(١٦) راجع بيان تأسيس جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينيّة (منشور) ١٩٨٥/٣/١٠.

الفلسطينيّة المتنفّذة، وإنّما في التأكيد الدائم بأنّ (جبهة الإنقاذ) «إطار مؤقّت»، «لا يشكّل بديلاً»، و«ليس منظمة موازية»... إلخ، وكأنّ (الجبهة الشعبية) حصرت جُلّ همّها في تبرير انخراطها في هذا الإطار، لا في دعمه وتطويره؛ ومن هنا فقد ضاعت سدى فرصة أخرى سانحة لوقف مسلسل التنازلات الذي باشرته قيادة المنظمة بوتائر أسرع، لاسيّما وأنّ الجبهتين أعلنتا، بعد فترة قصيرة، انسحابهما من جبهة الإنقاذ[17]؛ وذلك قبيل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر.

ومع أنّ رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة أعلن، صراحةً، في القاهرة عن استعداده للتخلّي عمّا أسماه بـ «الإرهاب»، في محاولةٍ لاستدرار عطف الإدارة الأميركيّة، ودفعها إلى فتح حوار مع المنظمة، فإنّ عدداً من فصائل المعارضة الفلسطينيّة، في مقدّمتها الجبهتان: الشعبيّة والديمقراطيّة، أعلنت موافقتها على المشاركة في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني، في الجزائر، (نيسان ١٩٨٧)[18].

ورغم أنّها لم تأت معزولةً عن السياق العامّ لنضال الشعب الفلسطيني، فإنّ الانتفاضة الفلسطينيّة، التي اشتعلت مطلع كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، مثّلت تطوّراً نوعيّاً بارزاً بالغ الأهمّيّة بالنسبة للفلسطينيّين، داخل الوطن وفي الشتات؛ ذلك أنّها عكست مستوى احتدام الصراع مع الاحتلال الصهيوني، عشيّة تصاعد الاجراءات القمعيّة (الإسرائيليّة)، ومن ضمنها: بناء المزيد من المستوطنات؛ الاعتقال الجماعي؛ الإبعاد؛ نسف البيوت والإيغال في تنفيذ سياسة القبضة الحديديّة الرامية إلى إخضاع الشعب الفلسطيني لبرامج الاحتلال ومخطّطاته العدوانيّة.

«شكّل اشتعال الانتفاضة عنصر مفاجأة حقيقيّاً للأطراف الرسميّة المعنيّة: عربيّاً وفلسطينيّاً و(إسرائيليّاً)، فهي لم تكن تتوقّع انفجاراً ثوريّاً بهذا الحجم والزخم في آنٍ واحد، ولهذا أجمع المراقبون والمهتمّون على أنّ عنصري: التوقيت والمفاجأة قد مثّلا خاصيّة هامّة من خصائصها، ولهذا فإنّ حديث بعض المنظمات الفلسطينيّة عن دور تخطيطي لها في الإعداد للانتفاضة لا يمتّ للحقيقة بصلة، ولا يعكس الواقع الذي أكّدته التطوّرات اللاحقة، سواء ما يتّصل منها ببنية الانتفاضة أو أوجه نشاطاتها التنظيميّة والسياسيّة والاجتماعية»[19].

المفارقةُ هنا أنّ قيادة المنظمة أدارت منذ الأسابيع الأولى لاشتعال الانتفاضة سجالاً سياسيّاً جوهره استثمارها وتوظيفها في سياق البحث عن «حلٍّ سياسي» يستند إلى فهمها التاريخي لعمليّة التسوية مع الكيان الصهيوني، الأمر الذي دفعها إلى تقديم التنازلات المطلوبة: أميركيّاً وإسرائيليّاً كالموافقة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ والاعتراف الصريح المعلن بـ (إسرائيل) وغيرهما.

لقد مارست قيادة المنظّمة «تكتيكاً خاصّاً» في تحرير سياستها التصفويّة من خلال إبداء الاستعداد تدريجيّاً للاعتراف بالعدوّ الصهيوني، وذلك بغية تحقيق هدفين: استجلاء ردود الفعل الأميركيّة والصهيونيّة والتصرُّف على أساسها وبوحي منها في تحديد التنازلات الجديدة المطلوبة، ثم تهيئة المواطن العربي والفلسطيني نفسيّاً لتقبُّل فكرة الاعتراف بالعدوّ، مغلّفةً بشعارات تضليليّة لامتصاص ردود الفعل المناوئة، وإسباغ صفة العدميّة على أصحابها.

ومن هنا جاءت وثيقة (بسام أبو شريف) المستشار الإعلامي لياسر عرفات، والتي أُطلق عليها «وثيقة التسوية الفلسطينيّة»، ومن نافل القول التأكيد أنّ هذه الوثيقة قد جرى إعدادها بعناية فائقة وليست مجرّد اجتهاد شخصي»[20].

جاء في الوثيقة: «إنّ الوسائل التي تريدها إسرائيل من خلال إنجاز سلام وأمن دائمين هي المفاوضات المباشرة من دون أيّة محاولة من جانب أيّ طرف خارجي لفرض أو نقض التسوية.. إنّ الفلسطينيّين يوافقون على هذا الأمر، وإنّنا لا نرى أنّ هناك إمكانيّة لحلّ أيّ خلاف من دون مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنيّة»[21].

وفي الفترة ذاتها، جرى الكشف عن «وثيقة» جديدة داخل فلسطين المحتلّة تتحدّث عن مشروع لإعلان دولة فلسطينيّة مستقلّة على أساس قرار التّقسيم رقم (١٨١)، وقد حدّدت الوثيقة بشيء من التّفصيل حدود تلك الدّولة، وذهبت إلى أبعد من ذلك حين حدّدت آليّة معينة لإعلان الاستقلال»[22].

لقد تزامن إعلان هذه المواقف السياسيّة مع حملة دعاوية مكثّفة لرموز منظّمة التّحرير الفلسطينيّة تؤشّر بمجملها إلى استعداد «عال»

---

(١٧) تتشكّل جبهة الانقاذ الفلسطينيّة من أربعة فصائل وعدد من المستقلّين الجبهة الشّعبيّة ـ القيادة العامّة، حركة فتح «الانتفاضة»، الصّاعقة، والحرب الشّيوعي الثّوري.

(١٨) أُطلق على هذه الدّورة اسم «المجلس الوطني التّوحيدي!!»

(١٩) عبد الهادي الشّاش الانتفاضة الفلسطينيّة الكبرى دار الخليل دمشق ١٩٨٩.

(٢٠) مرجع سابق الانتفاضة الفلسطينية الكبرى نصّ الوثيقة

(٢١) جريدة «الرأي» الأردنيّة ١٩٨٨/١/٢٤

(٢٢) صحيفة «الوطن» الكويتيّة ١٩٨٨/٣/٢٢

لتقديم كل ما من شأنه إخراج التّسوية المقترحة إلى حيّز التّنفيذ العملي، هذه الحقيقة ظهرت على نحوٍ أوضح خلال انعقاد الدورة التّاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (١٢ ـ ١٦ تشرين الثّاني ـ نوفمبر ١٩٨٨).

إذ أن أبرز ما يميّز قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التّاسعة عشرة عن مثيلاتها في الماضي أنها كشفت بوضوحٍ لا لبس فيه، وبصراحةٍ لا تحتملُ التأويل وبإصرار على التنازل لا مثيل له أن قيادة منظّمة التّحرير اعتمدت التّحرك السّياسي بديلاً عن أهداف ومنطلقات الثّورة كافةً.

يقول البيان الختامي للمجلس: «إنّ المجلس الوطني الفلسطيني، ومن موقع المسؤوليّة تجاه شعبنا وحقوقه الوطنيّة ورغبته في السلام استناداً إلى إعلان الاستقلال الصّادر يوم ١٥/١١/١٩٨٨ وتجاوباً مع الإرادة الإنسانيّة السّاعية لتعزيز الانفراج الدّولي ونزع السّلاح النّووي وتسوية النّزاعات الإقليميّة بالوسائل السلميّة يؤكّد عزم منظّمة التّحرير الفلسطينيّة على الوصول إلى تسوية سياسيّة شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي وجوهره القضيّة الفلسطينيّة في إطار ميثاق الأمم المتحدة... مع ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضيّة الشّرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدّول دائمة العضويّة في مجلس الأمن الدّولي وجميع أطراف الصّراع في المنطقة بما فيها م.ت.ف الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة.. وعلى قاعدة قراريْ مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨[٢٣].

ويتابع البيان: «ويعلن المجلس مجدّداً رفضه للإرهاب بكلّ أنواعه، بما في ذلك إرهاب الدّولة، مؤكّداً التزامه بقراراته السّابقة بهذا الخصوص وقرار القمّة العربيّة في الجزائر لعام ١٩٨٨... وبما ورد في إعلان القاهرة الصّادر بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٥ بهذا الخصوص»[٢٤].

إنّ هذه التّنازلات الخطيرة، الّتي شكّلت سابقة في التّاريخ السياسي الفلسطيني حظيت بموافقة أغلبية المنظّمات الفلسطينيّة الّتي شاركت في دورة المجلس، وحتّى (الجبهة الشّعبيّة)، وبصرف النّظر عن تحفّظاتها فقد ألزمت نفسها بالبيان السّياسي الختامي الّذي أقرّه المجلس.

وبعد، فإنّ مشاركة قيادة المنظّمة عبر الوفد الفلسطيني المفاوض في «مؤتمر مدريد» ثمّ في جولات المباحثات في واشنطن ليست «بنت لحظتها!!»، وإنّما تندرج في سياق المسار التّاريخي الّذي أشرنا إليه، والّذي أفضى في النّهاية إلى توقيع «اتفاق غزّة ـ أريحا» وإعلان الاعتراف المتبادل بين الكيان الصّهيوني ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، بكلّ ما ينطوي عليه ذلك من تخلٍّ عن مصالح الشّعب العربي الفلسطيني والأمّة العربيّة.

(٢٣) نصّ قرار المجلس الوطني في دورته التّاسعة عشرة (البيان الختامي)، «القبس» الكويتيّة ١٦/١١/١٩٨٨.

(٢٤) «القبس» الكويتيّة نصّ البيان السّياسي لدورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ١٦/١١/١٩٨٨.

## مداخلة سميح شبيب

تحاول ورقة الأخ عبد الهادي النشّاش، والمعنونة «المسار التّاريخي لاتفاق غزّة ـ أريحا»، استعراض المواقف السّياسيّة الفلسطينيّة، منذ اعتراف القمّة العربيّة السّابعة في الرّباط، والمنعقدة بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٤، بمنظّمة التّحرير ممثّلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ودخول المنظمة حلبة السياسة الرسميّة العربيّة، وما ظهر من مواقف رسميّة فلسطينيّة، كان جوهر هدفها التوصّل إلى تسوية. ولعلّ أبرزها: برنامج النّقاط العشر، وتداعياته، وما تمخّض عن الدّورة السّادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (شباط/فبراير ١٩٨٣)؛ ومن ثمّ زيارة عرفات للقاهرة (أواخر ١٩٨٣)؛ وما تلاها من التّوقيع على الاتفاق الفلسطيني ـ الأردني، في ١١/٢/١٩٨٥؛ وأخيراً ما قرّرته الدّورة التّاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، (١٢ ـ ١٦/١١/١٩٨٨).

وتستعرض الورقة، وبشيء من التّفصيل، مواقف المعارضة الفلسطينيّة، وظروف إضاعة الفرص؛ محمّلاً ذلك، بشكل أساسيّ، للجبهتين الشّعبيّة والدّيموقراطيّة.

إلى أي مدى نجح الأخ النشّاش فيما هدف إليه، وهو تقديم خلفيّة تاريخيّة للحدث أو سوق الأحداث الّتي أدّت إلى هذا الاتفاق؟!

في الحقيقة، حاولت الورقة ـ كما هو واضح ـ تحميل البرامج السّياسيّة، غير الرّافضة، مسؤوليّة ما حدث. فهل هذا صحيح؟!

هل يمكن اعتبار برنامج النّقاط العشر، خطوة على طريق الاتفاق الأخير؟ وهل

يمكن اعتبار «المرحليّة السّياسيّة» أساساً من أسس هذا الاتفاق؟!

يبدو لي بأنَّ هناك خلطاً تاريخيّاً ما، من شأنه أن يؤدّي إلى استنتاجات خاطئة. فهنالك تطوُّر في الفكر السياسي الفلسطيني، تجسَّد في برامج ومناهج واستنباط أسس؛ هنالك نقلات نوعيّة حدثت، كان أبرزها «الانتقال من الرومانسيّة الثوريّة إلى الواقعيّة»، على حدّ تعبير الراحل زهير محسن؛ وهنالك نصوص تجدَّدت؛ وهذا أمرٌ طبيعي، تعيشه كل الحركات السياسيّة، وهو دليل صحّة وعافية. ومن هنا، يمكننا توظيفه في اتجاهات أخرى.

لكن الإنصاف والموضوعيّة يقتضيان منّا وضع الحقائق في أُطرها التاريخيّة الصحيحة، وإلاّ أصبح الجميع متّهماً، وأضحت حقائق الماضي القريب حوافز لخلافات راهنة.

يبدو لي بأنَّ الموضوع يحتاج إلى ندوات خاصّة، ومتخصِّصة؛ فلا الوقت، ولا فسحة النصّ، تساعدان على إيفاء هذا الموضوع حقّه، سيّما وأنَّ الاتفاق جاء عبر معابر سرّيّة، ووفق اجتهادات، لم تأخذ في الحسبان البرامج المتفق عليها؛ الأمر الذي يصعب معه اعتبار كلّ خطى ومراحل التطوُّر في الفكر السياسي الفلسطيني وكأنّها صُمِّمت على مقاس ولادة «اتفاق غزّة ـ أريحا أوّلاً».

فالمقدّمات هي ذاتها، والتي ساق بعضها الأخ النشاش، كان بالإمكان أن تفضي إلى نتائج تسوويّة أخرى، فيما لو اختلفت موازين القوى الدوليّة، والإقليميّة، والذاتيّة التي نعايشها.

وهنا ندخل إلى مجالات التحليل وفق الافتراض، وهو مدخل يحتاج إلى دقّة عالية في التحليل، ويحتاج كلّ منها إلى ندوة متخصِّصة.

لاشكّ بأنَّ إقرار مبدأ «المرحليّة السياسيّة» الفلسطينيّة فتح الباب أمام التسوية السياسيّة، لكنّنا لا نستطيع أن نحمِّله مسؤوليّة «اتفاق غزّة ـ أريحا أوّلاً». فالتسوية، في المفهوم السياسي الفلسطيني، كانت في جوهرها محاولة للتساوق مع التطوُّرات والظروف الدوليّة والإقليميّة، وتفرز ما تفرزه من مستجدّات كانت، قبل سنوات، أموراً تستحقّ التوقُّف عندها طويلاً، ومن ثمّ وضع تطوُّرات الفكر السياسي الفلسطيني، في مراحله السابقة، ضمن أُطرها التاريخيّة، وليس ضمن أُطر أخرى مستجدّة.

## مداخلة عبد القادر ياسين

ثمّة ملاحظة رئيسيّة واحدة على هذه المحاضرة القيِّمة، مؤدّاها اكتفاء الرفيق عبد الهادي برصد خيط واحد، فقط، من بين جملة خيوط جدلها المتنفّذون في حبل لفُّوه، مؤخّراً، حول عنق قضيّتنا الوطنيّة.

فقد أهملت المحاضرة رصد تخريب المتنفّذين المتعمّد والتلقائي في المجالات الاجتماعيّة، والعسكريّة، والثقافيّة، والإعلاميّة، والتنظيميّة، والنقابيّة، والديموقراطيّة، التي خُنقت، بينما لا يستطيع فصيل واحد، يساري أو وسط أو يميني، معارض أو مؤيِّد، أو بين بين، أن يباهي بأيّ موقف ديموقراطي اتخذه في وجه القيادة المتنفّذة، حين قتلت بعض خصومها، بدمٍ بارد، أو حين وجّهت قذائف مدفعيّتها وصواريخها إلى مخيَّم نهر البارد، ١٩٧٦، أو عند صبّ خصوم هذه القيادة حَمَم صواريخهم على الأبرياء في شاتيلا، ١٩٨٨. كما لم يُعنَ الجميع بالمئات الذين أعدمهم فصيل منبوذ، بعد تلفيق التهم لهم. بل إنَّ الجميع صمتوا ولم يقدم أيّ منهم على تسمية قاتل الشهيد الفنّان ناجي العلي، حتّى بعد إدانة القضاء البريطاني، وإن تمسَّح الجميع بفنّ العلي، وتغنّوا ببسالة ريشته!

ومدَّ المتنفّذون نشاطهم التخريبي إلى الداخل، منذ أكثر من عقدين، فضخّوا الفساد إليه، عبر الدعم المالي، الذي حرصوا على ألاّ يصل إلى مستحقّيه، حتّى يعيث المتنفّذون في الضفّة والقطاع الفساد، ويشتروا الولاءات، كما حال هؤلاء المتنفّذون دون قيام جبهة وطنيّة هناك، باشتراطهم ضمّ رشاد الشوّا والياس فريج إلى قيادة هذه الجبهة، عند إقامتها. وبعثر المتنفّذون الحركة النقابيّة العمّاليّة هناك، حتّى يحولوا دون رفدها الحركة السياسيّة في الداخل، فتغدو مؤهَّلة لتوفير قيادة بديلة لهؤلاء المتنفّذين.

وبعد،

فلعلَّ المطلوب الآن من الفصائل المعارضة وقفة شجاعة، تمارس فيها النقد الذاتي الجسور، وتقدّم مراجعة نقديّة للثلاثين عاماً المنصرمة من حياة حركتنا الوطنيّة، دون تحميل الذنب للطليان، حتى تستطيع هذه المعارضة أن تنتزع زمام المبادرة من أيدي المتنفّذين، وتستردّ ثقة الجماهير بها، قبل أن تقدِّم برنامجاً سياسيّاً سليماً، وتنسج تحالفات فلسطينيّة وعربيّة وعالميّة صحيحة، وتقدِّم عيّنات من أدائها الواعد، في مجال تبنّي مشاكل الجماهير، وضرب المثل في الديموقراطيّة، وإلاّ فستعيد إنتاج تجربة المتنفّذين، بكفاءة أقلّ وخطايا أكثر، على النحو الذي فعله معظم من ثار على هؤلاء المتنفّذين وانشقَّ عليهم.